المقتطف

الجزء الرابع من المجلد الثامن والثلاثين

١ ابريل (نيسان) سنة ١٩١١ — الموافق ٢ ربيع الثاني سنة ١٣٢٩

ميزانية الدولة العثمانية

نشرنا في بعض الاجزاء الماضية تفصيل الميزانية العثمانية اي ايرادات الحكومة العثمانية الآن ومصروفاتها وقد رأينا ان نشفع ذلك بنشر ما كانت عليه ميزانيتها في بعض السنين الغابرة لان المقابلة التاريخية لا تخلو من فائدة. وقد اخترنا ميزانية سنة ١٧٧٦ وميزانية سنة ١٨٧٦

اما ميزانية سنة ١٧٧٦ فوجدناها في كتاب الفه رجل انكليزي اقام في بلاد الدولة العثمانية سنين كثيرة في اواسط القرن الثامن عشر وبحث في احوالها الادارية والمالية بحثاً مدققاً وقال في كلامه على ميزانيتها اي على دخلها وخرجها وهما المعبر عنهما في القطر المصري بالايرادات والمصروفات انها تنقسم الى قسمين كبيرين خزينة الحكومة او الميري وخزينة السلطان او الخزنة او الخزينة الخاصة ولكل منهما ايرادات ونفقات. وهناك ميزانيات اخرى كمرتبات العلماء واوقاف الجوامع وما اشبه

والايرادات على نوعين ايرادات مقررة اي قيمتها محددة وايرادات غير مقررة لانها تزيد او تنقص حسب الاحوال. وقد بلغت ميزانية الايرادات حينئذٍ ٨٩٨٨٥ كيساً رومياً او نحو ٤,٤٩٤,٢٥٠ ليرة انكليزية. وبلغت المصروفات ٧٦٢٣٦ كيساً ديوانياً او نحو ٣,٦٩٦,٨١٣ ليرة انكليزية. وكانت خزينة الحكومة مدينة حينئذٍ لخزينة مكة والمدينة بمبلغ ١٣٥,٠٠٠ ليرة انكليزية وللخزينة الخاصة بمبلغ ٤,٥٥٥,٠٠٠ وللترسانة بمبلغ ٦٥٠,٠٠٠ والجملة ٥,٣٤٠,٠٠٠ ليرة وكان لها دين على ادارة رسوم التبغ وعلى بعض فروع الايراد مبلغ ١,٧٠٦,٦٤٨ ليرة انكليزية فيكون صافي الدين المطلوب من خزينة الحكومة ٣,٦٣٣,٣٥١ ليرة انكليزية وهو دين محلي لا غرض فيه لاجنبي. وهاك بعض موارد الايرادات وابواب المصروفات حينئذٍ

خراج الاستانة وضواحيها	٢٩١٦ كيساً رومياً	خراج حلب	٦٠٠ كيساً روميًّا
« ادرنة وضواحيها	١٧٥٠ «	« عينتاب	٢٤٠ «
« صوفية «	٠٣٢٠ «	« ديار بكر	٣٠٠ «
« سلانيك	٠٥٣٠ «	« الموصل	٣٠٠ «
« ودن	٠٣٠٠ «	« ارزردم	٤٥٠ «
« غاليبولي	٠٢٤٠ «	« جزيرة كريت	٥٦٠ «
« بلغراد	٠١٨٠ «	« « قبرص	٨٥٠ «
« اثينا	٠٠٩٠ «	« مصر	١٣٥٠ «
« قسطموني	٠١٩٠ «	دخل بيت المحاسبة	٤٧٩١ «
« ازمير	٠٣٢٠ «	تجار الغنم	٠٧٨٠ «
« لواء سواس	٤٩٠ «	الملح	١٢٠٠ «
« ادنه	٢٠٠	جمرك الاستانة	١٨٧٢ «
« طرابلس الشام	١٢٠	رسوم المسك	٥٤٥٠ «
« دمشق	٤٠٠ «	التزامات القاهرة	١٦٥٠ «

هذه اهم ابواب الايرادات اما المصروفات فهذا بعض ابوابها

نفقات حرس الاستانة	٢٢٧٠٠	كيس ديواني
« البستانجي وغيرهم من خدمة المطبخ السلطاني	٧٠٠	«
« اغوات السراي السلطاني	١٧٠٠	«
« حرم السراي القديم	١٨٠٠	«
« اغوات السلطان	٠٨٠٠	«
« اغا سراي غلطه	٥٠٠	«
« المطبخ السلطاني	١٨٠٠	روبي
« رئيس الجزارين	٦٠٠	كيس ديواني
« الاسطبل السلطاني	٦٠٠	«
« مكة والمدينة	٩٠٠٠	«
« بحارة الاسطول	٢٧٠٠	«
« رؤساء الاسطول	١٨٠٠	«

نفقات حامية ودن	١٢٥٠	٠
٠ ٠ سائر الحصون	١٨٠٠٠	٠٠
٠ حامية البوسنه	١٩٧٠٠	٠
٠٠ حرس الدنيوب	٣٥١٠	٠٠
٠ البريد	١٧٠٠	٠٠

وظاهر من ذلك ان الدولة كانت تقوم بمرتبات حرس الاستانة وهي ٢٢٧٠٠ كيس ديواني او نحو مليون ومئة وثلاثين الف جنيه ونفقات خامات الحصون والقلاع وهي نحو ٢٥٠٠٠ كيس او نحو مليون ومئتي الف جنيه ونفقات الاسطبل السلطاني وهي ٥٣٠٠ كيس او نحو ٢٥٥ الف جنيه وما بقي فنفقات السراي وتوابعها والحرمين. اما الولاة وحكام الاقاليم كلهم والجنود الذين يستعينون بهم على حفظ الامن وحماية السلطنة فكانت نفقاتهم مما يتناولهُ الولاة من الرعية اي انهم كانوا يلتزمون البلاد التزاماً فيرسلون الى الاستانة ما يقع الاتفاق عليهِ من الاموال وما يترضون بهِ الصدور الذين يعضدونهم ويحفظون الباقي لانفسهم ونفقاتهم

وكان للخزينة الخاصة لميرادات خاصة بعضها مقرر وبعضها غير مقرر فمن المقرر ويركو مصر وهو ٦٠٠٠٠ ليرة انكليزية وويركو الفلاخ وهو ٢٣٠٠٠ ليرة انكليزية وويركو البغدان وهو ٢٦٠٠٠ ليرة وويركو رغوسا وهو ٢٠٠٠ ليرة والجملة ١١١٫٠٠٠ ليرة انكليزية. والايرادات غير المقررة ثمن الوظائف وهو كثير فان وظيفة والي مصر كانت تباع بخمسة وسبعين الف ليرة ووظيفة القاضي تباع بليرتين الى اثني ليرة. ومنها رسم المواريث وهو عشرة في المئة منها. وميراث رجال السراي والباب العالي والاموال التي تستصفى من الذين يغضب عليهم السلطان وميراث الذين يموتون من غير وارث والجزاءات النقدية

وكان عدد جنود الدولة حينئذٍ ٢٠٧٫٤٠٠ من المشاة و١٨١٫٠٠٠ من الفرسان والجملة ٣٨٨٫٤٠٠ يخرج منهم الجنود البحرية وهم ٥٠٫٠٠٠ وحرس الاستانة وهو ٢٠٫٠٠٠ وحاميات الحصون والقلاع وهم ١٠٠٫٠٠٠ والبستانجية وهم ١٢٫٠٠٠ وخدام الوزراء والضباط وهم ٢٠٫٠٠٠ والجملة ٢٠٢٫٠٠٠ فيبقى من الجيش العامل ١٨٤٫٤٠٠ ولكن الدولة لم تكن تستطيع ان ترسل الى ميدان الحرب اكثر من مئة الف محارب

ميزانية سنة ١٨٧٦

اما ميزانية سنة ١٨٧٦ فقد بلغت الايرادات فيها ٢٣٫٨٨٢٫٩٤٠ ليرة والمصروفات ٢٨٫٩٢٩٫٠٩٥ ليرة فزادت المصروفات على الايرادات ٥٫٠٤٦٫١٥٥ ليرة وهاك بعض فصولها

الايرادات

٤٠٠٩٧١٠	الويركو ويركو الاستانة الخ	٨٢٥٠٠٠	الملاحات
٨٣٢٨٨٥	البدل العسكري	١٠٠٠٠٠	الاملاك الاميرية
٧٠٠٠٠٠٠	الاعشار	٢٥٠٠٠٠	الاحراش
٢١٧٥٠٠٠	رسوم الاغنام	١٥١٥٠٠	المعادن
٢٠٧٥٠٠٠	رسوم الجارك	٣٢٤٨٩٠	ايراد التلغرافات
١٥٠٠٠٠٠	حصر الدخان	١٢٢٦٢٠	» البوسطة
٠٢٥٠٠٠٠	عوائد المسكرات	٠٣٧٥٢٠	» الدائرة الصحية
٠٧٥٠٠٠٠	الطابو	١٢٥٠٠٠	» نظارة البحرية
٠٥٠٠٠٠٠	الاوراق الصحيحة	٧٥٠٠٠٠	ويركو الخديوية المصرية
١٠٠٠٠٠	عوائد القنصلاتات	٠٢٥٠٠٠	» الفلاخ
١٢٥٠٠٠	رسوم الدعاوي	٠١٥٠٠٠	» البغدان
٤٥٥٠٠٠	رسوم متنوعة	٢٣٠٠٠	» الصرب

المصروفات

٥٣١٢٣٤٥	فائدة الدين الخارجي	٢٦٩٤٦٠٠	الداخلية
١٩٦٠٠٠٠	» الاسهم العمومية	٠١٤٩٠٤٥	الضبطية
١٢١٣٢٣٥	لسكة حديد الروملي	٠٤٦٢٥١٠	الدائرة الشرعية
٠٠٧٥٠٠٠	فائدة الاسهم الجديدة	١٧٥٠٠٠	» الخارجية
٠٥٩٦٧٢٠	فائدة الاسهم العادية	٢١٥٢٩٠٠	» النظامية
٤٩٣٥٢٥	فائدة اموال الايتام	٠٩٠٠٠٠٠	» الطوبخانة
١٣١٥٠٠٠	مرتبات الحضرة السلطانية	١٠٠٠٠٠٠	» البحرية
٠٠٣٥٠٠٠	مرتبات خزينة الاوقاف	٠٢٥٩٨٠	نظارة التجارة
٠٦٤٠٠٠٠	معاش المعزولين والمتقاعدين	٦٢٧١٠	الادارة الصحية
٨١٥٠٠٠	الدائرة المالية	١٢٥٠٠٠	دائرة المعارف
١٥٩٣١٥	الدفترخانة	١١٣٩٨٠	دائرة النافعة
٤٥٠٠٠٠	ادارة الجارك	٦٤٩٤٠٠٠	التلغراف والبوسطة
١٧٥٠٠٠	ادارة المعادن	٢٥٢٩٧٠٠	سكك الحديد

ويظهر من ذلك ان الميزانية كانت قد انتظمت وشملت كل ابواب الايرادات والمصروفات ولكن الديون كانت قد اثقلت كاهل الدولة من ذلك الحين فان ربا كان يبتلع اكثر من تسعة ملايين ونصف من الليرات مع ان ايرادات الحكومة كلها كانت اقل من ٢٤ مليوناً اي ان ربا الدين كان يستغرق اربعين في المئة من ايراد الحكومة . ويرى منه ايضاً ان مرتبات السلطان والخزينة السلطانية كانت اكثر من مليون وثلث من الليرات لكن الاموال المقطوعة للحربية والبحرية كانت غير قليلة بالنسبة الى ميزانية الحكومة العمومية فانها بلغت اكثر من ستة ملايين من الجنيهات اي اكثر من ربع الايرادات كلها

وقد رأينا لحضرة مندوبنا في الاستانة ابرهيم افندي سليم نجار فصلاً في مالية الدولة العثمانية نشرته مجلة العالم الجديد فنقلنا منه ما يلي لاتصاله بالموضوع الذي نحن فيه

« بعد بنا العهد عن ايام الثروة والرخاء ايام كان السلطان محمد الفاتح وخلفاؤه يجمعون المال وكاما في قلل فروق السبعة (يدي قلم) التي شادها فاتح الاستانة ولا تزال الى اليوم قائمة دليلاً على عظمة ذلك الدور يزورها سياح الافرنج لرؤية خزائن تلك العصور الحجرية من ذلك التاريخ الذهبي . ويقال ان محمداً الفاتح وابنه السلطان بايزيد الثاني كانا يخزنان كل يوم في تلك القلل اربعمائة دوقية[1] كانت تفيض عن نفقات الحكومة في ذلك العهد فاذا حسبنا قيمة ذلك المخزون بنقود اليوم واضفنا اليه مليوني دوقية من اموال السلطان الخصوصية كانت تخزن في تلك الخزائن الحجرية بلغ كل ذلك سنوياً مليوناً و ٧٦ الف ليرة من اموال عصرنا الحاضر تفيض عن نفقات الدولة وحروبها العديدة ناهيك بحروب محمد الفاتح وخلفائه

« كان محمد الثاني الفاتح سابع سلطان من سلاطين آل عثمان وقد تدرجت ثروة الدولة والثروة السلطانية بعده صعوداً . فلما حارب السلطان محمد الثالث المجر بين حمل معه الى ساحة الحرب على قول المؤرخين ٥٥٠ حمل جمل في كل حمل ٤٠ الف دوقية . ومائة حمل من الغروش قيمة كل حمل ١٠ آلاف غرش و ٥٠ حملاً من النقود التي كانت تسمى (اسبر) Aspre تساوي كل قطعة خمس الفرنك اي ٢٠ سنتيماً . هذا عدا ما تركه في السراي من الاموال ويقدره المؤرخون بار بعمائة واربعين حملاً قيمة كل حمل ٤٠ الف دوقية

« ومما يرويه المؤرخون للدلالة على ثروة الدولة في ذاك العهد ان رستم باشا الذي كان صدراً اعظم للسلطان مراد الثاني سنة ١٤٢٤ مسيحية قال للسير تراڤيزانو سفير البندقية في ذاك « ان اموال الدولة تكفيها لان تحارب دول النصرانية تسعين سنة بلا انقطاع »

(١) الدوقية من نقود البندقية تساوي قيمتها عشر فرنكات من نقود هذا العصر

« هذا بعض ما يقال في وصف مالية الدولة قديماً. ويخطئ من يعتقد ان هذه الاموال اجتمعت لها صدفةً او بمجرد الفتح فقط فلو كان الامر كذلك لوجب ان يفل هذا الازدياد في ثروتها مطرداً اربعمائة سنة منذ نشوئها . على ان الامر كان على غير ذلك فانهُ بالرغم من بقاء الدولة قوية محترمة اجانب مهابة بين الدول حتى في اوقات ضيمها وضعفها وانكسارها صارت في اشد الحاجة الى المال لقيام بنفقات الملك كما سيجيء بيانهُ

« واي دليل ادل على احترام الدول جانب الدولة العثمانية في ذلك العهد وفراغ الخزينة في وقتٍ واحد معاً من معاهدة فاسفار Vasvar التي عقدها محمد الرابع مع ليوبولد الاول سنة ١٦٦٤ بعد ما انكسرت الجنود العثمانية لاول مرة في تاريخ الدولة امام القوات الاوربية ومن ارسال البروج الفضية والذهبية الى دار الضرب لضربها نقوداً قبل ذلك العهد باربعين سنة . فقد تعهد ليوبولد الاول في معاهدة فاسفار انهُ يدفع لمحمد الرابع جزية قدرها مائتا مليون فلورين وربما كانت هذه الحادثة اول حادثة في التاريخ دفع فيها الغالب جزية للمغلوب

« والذي يراجع صفحات التاريخ يجد ان الضعف والانحطاط اخذا يتطرقان الى مالية الدولة العلية منذ زمن السلطان سليمان القانوني اي قبل معاهدة فاسفار المذكورة بمائة سنة . وسبب ذلك مفاسد نساء القصر وسوء الادارة والبذخ والاسراف . فكانت هذه المفاسد الفارق العظيم بين الدورين دور الترقي ودور الانحطاط فان علاء الدين شقيق السلطان اورخان كان سنة ١٣٣٣ يدير امور الدولة و ينظم ماليتها بينما كان اخوهُ السلطان يفتح الممالك ويضرب الجزية على اعناق الملوك . وكان السلطان سليمان بين مشاغل الفتح العظيم الذي بدأ بهِ ملكهُ آنفاً يبدد بعض الحرم و بعض الصدور

« فالغيرة التي كان يظهرها سلاطين الدور الاول واخوتهم ورجالهم واستسلام السلاطين الذين جاؤا بعدهم كانا السبب لتلك الثروة المكنوزة في العهد الاول ولفراغ الخزينة في العهد الثاني . زد على هذين الامرين النفقات الطائلة التي انفقت في بناء الجوامع وحروب السلاطين مع اولادهم . فقد انفق السلطان سليمان على جامع السليمانية الذي شادهُ سنة ١٥٥٥ مليوناً و٣٦ الف دوقية . هذا خلا الاموال التي انفقها في محاربة ابنهِ بايزيد فاشبهت حربهما حرب الامين والمأمون من حيث انفاق مال الدولة والخزينة الخاصة على ما لا فائدة منهُ

« اما ميزانية الدولة في الزمن الماضي فلا تعلم بصفة واضحة لاختلاط خزينة السلاطين بخزينة الدولة واعتبار اموال الدولة كلها ملكاً للسلطان . غير ان بعض المؤرخين يقول ان ميزانية الحكومة بلغت في ايام السلطان سليم الاول سبعة ملايين ومائة وستة عشر الف دوقية كما يلي :

الخراج	١,٠٠٠,٠٠٠ دوقية
التتبع	١٠٠,٠٠٠
المواريث	٣٠٠,٠٠٠
الويركو (باعتبار دوقية واحدة على كل منزل)	٢٠٠,٠٠٠
خراج مصر والبلاد العربية	١,٨٠٠,٠٠٠
« سوريا	٦٠٠,٠٠٠
« ما بين النهرين	٢٠٠,٠٠٠
المعادن والملح	١,٥٠٠,٠٠٠
الجارك والاعشار	١,٢٠٠,٠٠٠
جزية المالك في البلقان والارخبيل	٢١٦,٠٠١
	٧,١١٦,٠٠٠

« هذا ما كانت عليه ميزانية الدولة العلية في ايام السلطان سليم حوالي سنة ١٥٢٠ مسيحية ويقال انها بلغت في عهد ابنه السلطان سليمان القانوني ١٤ مليون دوقية

« وقد اخذ الضعف المالي والفساد يتطرقان منذ اواخر زمن السلطان سليمان فاخذت المالية بالتدني وباتت الوظائف تعهد وتباع الى ذوي الطمع والاثرة . وتزاد رواتب اعوان السلاطين زيادة عظيمة . وفي الروايات التي كانت تروى عن ثروات الصدور العظام والحكام الذين توفوا بعد ان تولوا الحكم في ذاك العهد ما يدل على حقيقة تلك الحال . فقد بلغت ثروة الصدر الاعظم رستم باشا حين وفاته سنة ١٥٦١ خمسة عشر مليون دوقية . وبلغت ثروة بيالي تونتاوزين خصيص الصدر الاعظم محمد صقللي مائة ضيعة . وبلغت ثروة ستات باشا حاكم دمشق وسوريا اولاً والصدر الاعظم بعدئذٍ ستمائة الف دوقية ومليونين و٩٠٠ الف غرش وقيمة مجوهراته ٥٠٠ الف دوقية

« نعم ان هذه الثروات كانت تعود الى الحكومة بعد وفاة ذويها او قتلهم على الغالب غير ان جمعها وحده كان كافياً للدلالة على الظلم الذي كان ينزل بالرعية في ذاك العهد

« وقد اشتدت وطأت هذا الضعف المالي على الدولة في زمن السلاطين احمد الاول ومصطفى الاول وعثمان الثاني اي بين ١٦٠٠ و١٦٢٣ ففي عهد السلطان مراد الرابع اي في سنة ١٦٢٣ طلبت الدولة العلية لاول مرة الى الدول النصرانية ان تعقد لها قرضاً ووجهت الطلب الى سفارات البندقية وفرنسا وانكلترا وهولندا الا انه ظل بلا نتيجة . فلما

رأى السلطان هذا التردد ورأى ان خلاصهُ بيده التفت الى اصلاح الادارة المالية فأصلحت في عهده ويقال انهُ ترك في الخزينة حين وفاته اربعة آلاف كيس قيمة كل كيس ١٥ الف دوقية . ولما خلفهُ السلطان ابرهيم رأى هذا المال مجموعاً فاخذ ينفق منهُ بلا حساب حتى عادت الخزينة من جراء ذلك الى الضعف الذي كانت تشكو سابقاً منهُ

« يقولون ان الاحوال تنبت الرجال فما بلغت الدولة زمن الضيق المالي اخذت ترى في بعض رجالها من حين الى حين مصلحين ماليين كالكبرليين وغيرهم . واول مصلح من هذا النوع احمد قورسنجي الاَّ انهُ توفي قبل اتمام مهمته فخلفهُ درويش باشا فترك ثروة بلغت ٩٥ الف دوقية . وفي ترك هذه الثروة ما يدل على طريقة سيره في اصلاح الادارة والمالية

« وفي سنة ١٦٥٦ استلم الحكم محمد كبرلي باشا المصلح المالي المشهور وله من العمر سبعون سنة وكان يكاد لا يحسن القراءة والكتابة فاصلح المالية ونظم الاحوال وادار شؤون الدولة احسن ادارة حتى بات يضرب المثل في التاريخ العثماني بزمن الكبرلية . ولهُ وصية مشهورة اوصى بها مولاهُ السلطان محمداً ابراهيم وهو على سرير الموت قال (مولاي لا تسلم خاتم الدولة الى رجل يطمع بجمع المال واجتهد ان تملأ خزينتك بكل الوسائل » . ولما توفي خلفهُ ابنهُ احمد وكان سائراً على مثال ابيه فقتل في واقعة (سلانكمن) التي كانت شر مواقع الدولة العلية عليها وخلفهُ قره مصطفى باشا فافرغ الخزينة ونهب الاموال

« واهم ما يتضمنهُ تاريخ السلطانين محمود وعبد المجيد المالي اصدار النقود الورقية سنة ١٨٣٠ كل ورقة بقيمة مائة غرش مكتوبة باليد وفائدتها (٨) في المائة . وقد تعجلت الدولة تجارة هذه الاوراق بسرعة حينما تبين لها انها لا تكلف شيئاً . فبقليل من الورق والحبر تقدر ان تجمع اموالاً طائلة » . انتهى ويلي ذلك كلام على ديون الدولة

فيرى القارئ المدقق من هذه الحقائق التاريخية ان مالية البلاد العثمانية تقوى وتضعف وتزيد وتنقص حسب ما ينالها من حسن الادارة والاقتصاد او سوء الادارة والاسراف لان البلاد غنية بالطبع وموارد ثروتها قابلة للاستثمار والنمو والشعب مجتهد مقتصد خالد الى السكينة وموقع البلاد الجغرافي يساعدها على الاكتساب التجاري فلا تحتاج الاَّ الى امن وشيء من العناية بالمرافق العمومية حتى تنمو ثروتها ولا تحتاج حكومتها الاَّ الى الاقتصاد حتى تتوفر اموالها . فاذا لم يفلح رجال الحكم الحالي في تعزيز مالية الدولة فاللوم عليهم لا على البلاد ولا على السكان ولكن يشترط ان يمهلوا المدة الكافية لذلك